

دروس في علم الأصول

[151] يعترض حينئذ في كلام الامام اليقين بعدم النجاسة حين الصلاة لكي تكون اركان قاعدة اليقين مفترضة، فيتعين بظهور الكلام حمل القاعدة المذكورة على ما فرض تواجد اركانه وهو الاستصحاب. وهكذا تتضح دلالة المقطع الثاني على الاستصحاب ايضا. الرواية الثالث: وهي رواية زرارة " عن احدهما (ع) قال: قلت له: من لم يدر في اربع هو ام في ثنتين وقد أحرز الثنتين؟. قال: يركع ركعتين واربع سجعات وهو قائم بفاتحة الكتاب ويتشهد ولا شئ عليه، وإذا لم يدر في ثلاث هو أو في اربع وقد أحرز الثلاث قام فاضاف إليها ركعة اخرى ولا شئ عليه، ولا ينقص اليقين بالشك، ولا يدخل الشك في اليقين، ولا يخلط احدهما بالآخر، ولكن ينقص الشك باليقين، ويتم على اليقين فيبني عليه، ولا يعتد بالشك في حال من الحالات " (1). وفقرة الاستدلال في هذه الرواية تماثل ما تقدم في الروايتين السابقتين، وهي قوله (ولا ينقص اليقين بالشك..). وتقريبه: ان المكلف في الحالة المذكورة على يقين من عدم الاتيان بالرابعة في بادئ الامر، ثم يشك في اتيانها، وبهذا تكون اركان الاستصحاب تامة في حقه، فيجري استصحاب عدم الاتيان بالركعة الرابعة. وقد افتاه الامام على هذا الاساس بوجوب الاتيان بركعة عند الشك المذكور، واستند في ذلك إلى الاستصحاب المذكور معبرا عنه بلسان (ولا ينقص اليقين بالشك). ولكن يبقى على هذا التقريب ان يفسر لنا النكتة في تلك الجمل المتعاطفة بما استعملته من الفاظ متشابهة، من قبيل: عدم ادخال الشك في

(1) الاستبصار ج 9 / ابواب السهو والنسيان /

باب من شك في اثنين واربعة. [*]